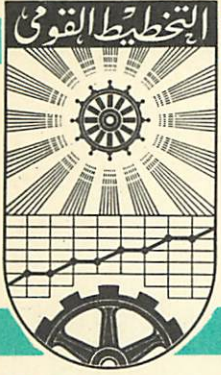


الجمهورية العربية المتحدة



مَعهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ١٧٧

العلاقات الأساسية

فى

تحليل الدخل القومى

دكتور أحمد حسنى أحمد

٢٤ أبريل سنة ١٩٦٢

القاهرة

٣ شارع محمد مصطفى - الزمالك

العلاقات الاساسية فى تحليل الدخل القومى.

١- مقدمه

تعتبر النظرية العامة لكينز عن التوظيف والفائدة والنقود نقطة تحول فى التفكير النقدي وذلك لانها تحاول ان تكشف عن العلاقات الاساسية التى تحدد مستوى الدخل الاقتصادى وتبين كيفية التفاعل بين هذه العلاقات اذا تعرض الدخل الاقتصادى لمؤثرات خارجية .

والنقطة الاساسية التى يقرها كينز فى هذه النظرية هى أنه اذا تعرض الدخل القومى لمؤثرات خارجية تبعده عن مستوى التوازن ، فان الدخل لا يعود الى المستوى السابق وانما يتحرك استجابة للمؤثرات الخارجية حتى يستقر عند مستوى توازن جديد . وليست من الضرورى ان يكون المستوى التوازنى الذى يستقر عنده الدخل والانتاج هو مستوى التوظيف الكامل كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية ، وانما يمكن ان يستقر الدخل عند أى مستوى بعيد عن مستوى التوظيف الكامل .

ولعل أهم تطور أحدثته النظرية العامة فى التحليل الاقتصادى هو انها ربطت الانتاج والتوظيف والاسعار والنقود فى نظرية واحدة متماسكة بحيث انه اصبح من الممكن تتبع التدفقات الدخلية داخل الجهاز الاقتصادى التى يمكن ان تترتب على احداث تغير فى كمية النقود الكلية أو فى توزيع الارصدة النقدية المتاحة بين " التداول الصناعى " و " التداول العالى " وتتبع اثر هذه التدفقات الدخلية على كل من الانتاج والاسعار .

وعلى أساس النظرية العامة تؤثر العوامل النقدية على الدخل النقدي عن طريق عدد من العلاقات الاساسية . وهذه العلاقات هى : —

١ — دالة الاستهلاك

٢ — دالة الاستثمار

٣ — دالة التفضيل النقدي .

١ - دالة الاستهلاك

يقدر كينز أن التغيرات التي تطرأ على الانفاق الاستهلاكي ليست تغيرات تلقائية وإنما هي تغيرات تبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في مستوى الدخل . والعلاقة بين التغير في الانفاق الاستهلاكي والتغير في الدخل تحددها " دالة الاستهلاك " وتأخذ هذه الدالة الشكل الآتي :

$$\Delta C = c \cdot \Delta Y$$

حيث

ΔC التغير في الانفاق الاستهلاكي .

ΔY التغير في الدخل

c الميل الحدي للاستهلاك .

ومن هذه الدالة يتبين أن التغير في الانفاق الاستهلاكي يتوقف على عاملين : -

أ - الميل الحدي للاستهلاك .

ب - التغير في الدخل .

ويقابل دالة الاستهلاك دالة أخرى هي " دالة الادخار " التي تربط بين التغير في الادخار والتغير في الدخل وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي :

$$\Delta S = s \cdot \Delta Y$$

حيث

ΔS تمثل التغير في الادخار

ΔY تمثل التغير في الدخل

s تمثل الميل الحدي للادخار

والعلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار هي أن مجموعها يساوي

واحد صحيح . أي أن

$$c + s = 1$$

والخاصية التي تتوفر في دالة الاستهلاك هي أن الميل الحدي للاستهلاك موجب

وأقل من الواحد الصحيح . وتوجد علاقة محددة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي

للادخار . وهى أن مجموعها لابد ان يساوى واحد صحيح : اى ان

$$s = 1 - p$$

حيث

p تمثل الميل الحدى للاستهلاك .

s تمثل الميل الحدى للادخار .

ومغزى هذه العلاقة هو ان زيادة الدخل لاتنقص كلها لزيادة الانفاق الاستهلاكى كما أنها لاتنقص كلها لزيادة الادخار وانما تتوزع بين زيادة الانفاق الاستهلاكى وزيادة الادخار وبالمثل فان نقص الدخل لا يؤدي الى نقص الانفاق الاستهلاكى بنفس القدر ، كما انه لا يؤدي الى نقص الادخار بنفس القدر ، وانما يؤدي الى نقص كل من الانفاق الاستهلاكى والادخار .

ويتوقف توزيع التغير فى الدخل بين الاستهلاك والادخار على قيمة كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار . فاذا افترضنا ان الميل الحدى للاستهلاك هو ٠.٦ والميل الحدى للادخار هو ٠.٤ فان زيادة الدخل بمقدار ١٠٠ قرش تؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاك بمقدار ٦٠ قرش وزيادة الادخار بمقدار ٤٠ قرش .

ويفسر كينز هذه الخاصة لدالة الاستهلاك بالسلوك النفسانى للافراد . فكل فرد تتنازع مجموعتين من الحوافز : حوافز تدفعه الى التمتع بالاستهلاك الحالى وحوافز أخرى تدفعه الى الاحتياط لمواجهة طوارئ المستقبل . ويحاول الفرد أن يوزع دخله بين الاستهلاك والادخار بحيث لاتطفى الرغبة فى الادخار على الرغبة فى الاستهلاك .

وتتوقف قيمة الميل الحدى للاستهلاك على قوة حوافز الاستهلاك بالنسبة لقوة حوافز الادخار . وتتوقف هذه القوة النسبية بدورها على مستوى الدخل الحقيقى للفرد . فالميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة يعتبر أعلى منه لدى الطبقات الغنية .

ويقرر كينز ان العوامل الذاتية التى تحدد الميل الحدى للاستهلاك لاتتغير بسرعة فى الاجل القصير ولذلك فانه يمكن افتراض استقرار دالة الاستهلاك وبالتالي استقرار دالة الادخار .

غير انه ينبغي التحفظ في استخدام هذا الفرض في التحليل الاقتصادي وذلك لانه مع التسليم بثبات العوامل النفسية التى تؤثر على قرار كل فرد بشأن توزيع دخله بين الانفاق الاستهلاكى والادخار — فانه توجد عوامل موضوعية تتدخل فى توزيع الدخل القومى — بين الانفاق الاستهلاكى والادخار .

وأهم العوامل الموضوعية هى سياسة المؤسسات بشأن توزيع الارباح المتولدة فى قطاع الاعمال وسياسة الحكومة بشأن الميزانية العادية . فهذه السياسات تؤثر فى العلاقة بين الدخل القومى من جهة والدخل المتاح للانفاق الخاص من جهة اخرى . ونظرا لان المتغير الذى يرتبط ارتباطا مباشرا بالانفاق الاستهلاكى هو الدخل المتاح للانفاق الخاص فانـه يمكن تفادى اثر التغير فى توزيع الدخل القومى بين القطاعات المختلفة عن طريق ربط التغير فى الاستهلاك بالتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص ربطا مباشرا . بحيث أن الميل الحدى للاستهلاك يمثل النسبة بين التغير فى الانفاق الاستهلاكى والتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص .

ويعتبر الميل الحدى للاستهلاك . بالنسبة للمجتمع كله — ثابتا اذا لم يحدث اى تغيير فى توزيع الدخل بين المتاح للانفاق الخاص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة . ولكن اذا حدث اى تغيير فى هذا التوزيع فانه يترتب على هذا التغير تغير الميل الحدى للاستهلاك وقد سبقت الاشارة الى ان الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء أعلى منه لدى الاغنياء وعلى ذلك فانه لوحدث تغير فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بحيث ازداد نصيب الطبقات الفقيرة ؛ فان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع فى مجموعه يميل الى الارتفاع . وبالمثل لوحدث تغير فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فان الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للمجتمع يميل الى الانخفاض رغم ان الميل الحدى للاستهلاك لدى كل فرد لم يتغير .

وبالرغم من ان كينز قد ركز اهتمامه فى العلاقة بين الاستهلاك والدخل الا انه لايصح تجاهل اثر العوامل الموضوعية الاخرى وعلى الاخص أثر حجم الاصول التى يملكها الافراد واثـر سعر الفائدة . فالانفاق الاستهلاكى لايتوقف على الدخل فقط وانما يتوقف ايضا على حجم الاسرة وعلى سعر الفائدة .

غير أن تحديد العلاقة بين الانفاق الاستهلاكى وكل من هذين المتغيرين لا يزال موضع جدل بين الاقتصاديين . فالبعض يرى ان زيادة الاصول لدى الفرد تؤدي الى زيادة انفاقه الاستهلاكى حيث ان الهدف من الادخار هو تكوين الثروة فى شكل أصول ايرادية أو أرصدة نقدية . وكلما ازداد حجم الثروة كلما ضعف الميل الى الادخار . ويرى فريق آخر عكس هذا الرأى حيث أن زيادة الثروة يعنى زيادة الدخل المتولد عن ملكية هذه الاصول وكلما زادت الثروة كلما ارتفع الدخل وبالتالي كلما ارتفع الميل للادخار . وهذا الارتفاع لا يعنى الحرمان من التمتع بالاستهلاك . وانما هو تصرف سلبى من جانب الافراد .

وكذلك يختلف الاقتصاديون بشأن أثر سعر الفائدة على الاستهلاك فالبعض يؤيد النظرية الكلاسيكية التى تقر بأن ارتفاع سعر الفائدة يدعو الى زيادة الميل للادخار وانخفاض الميل للاستهلاك والبعض الآخر يعتقد أن الافراد يتصرفون فى الاتجاه العكس بمعنى أن الميل للادخار ينخفض اذا ارتفع سعر الفائدة .

ولتبسيط عرض دالة الاستهلاك يكفى تقدير وجود علاقة محددة بين الانفاق الاستهلاكى والدخل المتاح للانفاق الخاص . وافترض ثبات هذه العلاقة . ولا يعنى هذا التبسيط انكار أثر العوامل الموضوعية على الميل للاستهلاك . وانما يعنى افتراض ثبات هذه العوامل فى الاجل القصير .

٣ - الميل للاستثمار

يقدر كينز أن الانفاق الاستثماري يختلف اختلافا أساسيا عن الانفاق الاستهلاكي . وجوهـر هذا الاختلاف هو أن التغيرات في الاستهلاك هي تغيرات تبعية ترتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات في الدخل ، بينما أن التغيرات في الاستثمار هي تغيرات تلقائية مستقلة تماما عن التغيرات في الدخل .

ويتوقف الاستثمار على عاملين :

أ - الكفاية الحدية لرأس المال

ب - سعر الفائدة .

ويتحدد المستوى التوازني للاستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة القدي طويل الاجل .

والكفاية الحدية لرأس المال - كما يعرفها كينز - هي ذلك المعدل الذي لو خصمت به الغلات المتتابة فان مجموع قيمها الحالية يكون مساويا لثمن عرض المعدات الرأسمالية . . ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الاحلال أي النفقة التي يتحملها رب العمل اذا اشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة .

وبعبارة أخرى فان الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على ما يلي :

أ - نفقة الاحلال .

ب - الغلات المتتابة المتوقع الحصول عليها في المستقبل .

وانذا عرفت نفقة الاحلال والغلات المتتابة ، فانه يمكن تقدير الكفاية الحدية لرأس المال طبقا للمعادلة الآتية :

$$R = \frac{Q_1}{(1+r)^1} + \frac{Q_2}{(1+r)^2} + \frac{Q_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{Q_n}{(1+r)^n}$$

حيث R نفقة الاحلال

Q الغلة المتوقعة

r الكفاية الحدية لرأس المال .

وهذا التعريف للكفاية الحدية لرأس المال ينطبق على كل نوع من أنواع الاصول الرأسمالية ويمكن ان يتكون لكل اصل من الاصول الانتاجية جدولا للكفاية الحدية لرأس المال . وهذا الجدول يربط بين الارصدة التي تستثمر في هذا الاصل وبين الكفاية الحدية التي تقترن . بهذا الاستثمار .

ومن مجموع الجداول الجزئية يمكن تكوين جدول عام للكفاية الحدية لرأس المال وهو يربط بين الاستثمار الكلى في جميع الاصول الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال . وهذا الجدول يمثل جدول الطلب على سلع الاستثمار .

ويتميز جدول الكفاية الحدية لرأس المال بخاصتين : الاولى هي وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ، بمعنى أن الكفاية الحدية تميل الى التناقص كلما ازداد حجم الاستثمار .

والخاصية الثانية هي ان معدل تناقص الكفاية الحدية يتزايد كلما زاد حجم الاستثمار .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار بعاملين :

- ١ - ان الغلة المتوقعة من الاستثمار تتخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية .
- ٢ - ان نفقة احلال رأس المال تتزايد كلما زاد انتاج المعدات الرأسمالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف .

والعامل الاول يلعب دوره في الاجل الطويل بينما ان العامل الثانى يلعب دوره فى الاجل القصير . ويلاحظ أن اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال الى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تحقيق التوازن وذلك لانه لو كانت الكفاية

الحدية لرأس المال ثابتة أو تنحجى الى التزايد كلما زاد حجم الاستثمار فان الطلب على المعدات الرأسمالية يكون مرنا مرونة لا نهائية أى انه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

وعندما يقوم رب العمل بتقدير عائد الاستثمار الذى يتوقع الحصول عليه فانه يدخل فى اعتباره عنصر المخاطرة التى يتعرض لها الاستثمار .

وتوجد ثلاث أنواع للمخاطرة وهى :

١ - المخاطرة التى تنشأ من طبيعة الصناعة ذاتها .

٢ - المخاطرة التى تنشأ من اتساع حجم المشروع .

٣ - مخاطرة الاقتراض .

وفيما عدا النوع الاول من المخاطرة الذى يتعلق بطبيعة الصناعة فانه يوجد ارتباطا بين المخاطرة وحجم الاستثمار . بحيث أن المخاطرة تزيد مع ازدياد حجم الاستثمار . . . ووجود هذه المخاطر يعنى احتمال تعرض الاستثمار لخسارة ولذلك فان رب العمل يقوم بتصحيح تقدير الكفاية الحدية لرأس المال وذلك بخضم المخاطرة لى يحصل على الكفاية الحدية الصافية لرأس المال .

ووجود المخاطرة يؤدى الى زيادة انحدار منحنى الكفاية الحدية الصافية لرأس المال بالنسبة لانحدار منحنى الكفاية الحدية لرأس المال وهذا الاختلاف بين درجة انحدار المنحنيين يعبر عن مبدأ تزايد الخطر . ومعنى ذلك أن المخاطرة تضعف الاستثمار .

يتبين من عرض كيفية تقدير الكفاية الحدية لرأس المال أن التوقع يلعب دورا كبيرا فى تحديد قرارات رجال الاعمال وذلك لان رب العمل لا يبنى قراراته على الحقائق المعروفة لديه وانما يبنيهما على أساس مجموعة من الصور الافتراضية - كل منها يرتبط بتاريخ معين - التى يتخيل حدوثها فى المستقبل اذا قام بتصرف معين فى الوقت الحاضر .

وهذه الصور الافتراضية ليست مؤكدة بطبيعة الحال . . . ولذلك فان عملية التوقع لا تقتصر على مجرد تركيب الصور الافتراضية وانما تشمل ايضا تحديد درجة الثقة فى صحة كل صورة منها . وهذا لا يعنى أن عملية التوقع تعنى محاولة تركيب صور عن المستقبل منعزلة تماما عن الحقائق

القائمة فى وقت اجراء العملية ، فرب العمل عندما يقوم باجراء عملية التوقع يتخذ الحقائق المعلومة لديه أساسا لتقديراته ثم يحاول أن يدخل عليها التعديلات التى يفترض حدوثها ثم يحدد احتمال صحة هذه التعديلات الافتراضية .

ويتوقف طول الاجل الذى يمتد اليه التوقع على طبيعة القرار الذى يعتزم رب العمل اتخاذه . . . ويمكن أن نميز بين نوعين من التوقع .

١ - التوقع قصير الاجل ، وهو التوقع الذى يمتد الى أجل يساوى طول الفترة الانتاجية وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل اذا اراد تغيير حجم الانتاج دون تغيير حجم الاصول الرأسمالية الثابتة .

٢ - التوقع طويل الاجل وهو التوقع الذى يمتد الى أجل يساوى طول حياة رأس المال وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل اذا اراد تغيير حجم الانتاج عن طريق تغيير حجم الاصول الرأسمالية الثابتة .

ووجود فرق كبير بين التوقع قصير الاجل والتوقع طويل الاجل . . . ففى الاجل القصير نجد أن التوقعات التى يكونها رجال الاعمال عن المستقبل قابلة للتعديل بين وقت وآخر على ضوء النتائج التى يحصلون عليها . فهناك تفاعل بين النتائج التى يتوقعها رجال الاعمال والنتائج التى يحققونها فعلا . ولا يوجد شك فى أن المقارنة بين النتائج المقدرة والنتائج المحققة تؤدي الى تعديل الخطط التى ينوئ رجال الاعمال تنفيذها فى الفترة المقبلة بينما ان التوقع طويل الاجل يتصل بعمليات تستغرق وقتا طويلا وليس من السهل تعديل الخطط على ضوء النتائج التى تتحقق فعلا لان رجال الاعمال لن يحصلوا على هذه النتائج الا بعد مضي وقت طويل . فالاستثمار فى المعدات الرأسمالية الثابتة ينطوى على ظروف رب العمل فى عمليات طويلة الاجل .

والكفاية الحدية لرأس المال ليست العامل الوحيد الذى يؤثر فى الاستثمار ، فطبقا لنظرية كينز يتوقف الاستثمار على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال من جهة وسعر الفائدة النقدى طويل الاجل من جهة أخرى . ويتحدد مستوى التوازن للانفاق الاستثمارى

عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة طويلة الاجل . وذلك لانه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة طويل الاجل فان رب العمل يميل الى التوسع فى انفاقه الاستثمارى وهذا التوسع يقترن بانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال . وبالعكس لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة طويل الاجل فان رب العمل يميل الى تخفيض الانفاق الاستثمارى وهذا التخفيض يقترن بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة طويل الاجل والكفاية الحدية لرأس المال .

وقد يتساءل البعض لماذا يتدخل سعر الفائدة النقدي فى تحديد الاستثمار ؟ والرد على ذلك هو أن الاستثمار ينطوى على عنصر " الانتظار " وذلك لانه يستغرق وقتا تحدد مدته صلاحية المعدات الرأسمالية للانتاج . وتتدخل عنصر الزمن فى عمليات الاستثمار هو الذى يدعو الى ضرورة مراعاته سعر الفائدة النقدي عند اتخاذ أى قرار بشأن الاستثمار سواء كانت الارصدة المخصصة للاستثمار مقترضة أو ملكا لرب العمل . فسعر الفائدة يمثل نفقة الاستثمار وهذه النفقة اما ان تكون نفقة فعلية يدفعها رب العمل وذلك اذا كان رب العمل يحصل على الارصدة المستثمرة عن طريق الاقتراض أو أن تكون نفقة بديلة وذلك اذا كان رب العمل يحصل على الارصدة المستثمرة من احتياطيته الخاصة وذلك لان شراء المعدات الرأسمالية يعتبر استعمالا بديلا لشراء السندات طويلة الاجل .

وواضح من هذا التحليل أنه طالما أن رب العمل يعتبر سعر الفائدة نفقة للاستثمار فانه لابد أن يدخلها فى حسابه ويقارن بين هذه النفقة - سواء كانت نفقة فعلية أو نفقة بديلة - والعائد الذى يتوقع الحصول عليه من الاستثمار وهو الكفاية الحدية الصافية لرأس المال . ويتحدد انفاقه الاستثمارى عند النقطة التى تتعادل عندها نفقة الاستثمار مع عائد الاستثمار .

٤ - دالة التفضيل النقدي

تقرر النظرية الكلاسيكية أن شرط التوازن هو التعادل بين الادخار والاستثمار — وأن هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات في سعر الفائدة ، ويعترض كينز على هذا الرأي ، فوظيفة سعر الفائدة ليست تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار وإنما وظيفته هي تحقيق التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود . وهذا التعادل بين التفضيل النقدي من جهة وكمية النقود المتداولة من جهة أخرى هو الشرط الذي يجب أن يتوفر حتى يتحقق التوازن النقدي في الاجل القصير .

ويستند كينز في اعتراضه على النظرية الكلاسيكية الى ان الفرد يواجه قرارين مستقلين عن بعضهما استقلالا تاما .

١ - القرار الاول يتصل بالتفضيل الزمني وهذا القرار يحدد مقدار الدخل الذي ينفقه الفرد على سلع الاستهلاك ومقدار الدخل الذي يحتجزه لكي يستخدمه لاجراض الاستهلاك في المستقبل .

٢ - القرار الثاني يتعلق بالشكل الذي يجب ان يحتفظ فيه الفرد بما يفيض عن دخله بعد الانفاق على سلع الاستهلاك . وهذا القرار لا يشمل المدخرات الجارية فحسب وإنما يشمل المدخرات السابقة ايضا اي كل الثروة التي يملكها الفرد .

فالفرد يواجه هذا السؤال : هل من الافضل له ان يحتفظ بثروته في شكل نقدي طليق أو في شكل أصول ماله طويلة الاجل ؟ . .

والخطأ الذي وقعت فيه النظرية الكلاسيكية هو أنها حاولت استخراج سعر الفائدة من القرار الاول الذي يتعلق بالرغبة في الادخار وتجاهلت القرار الثاني الذي يتعلق بالتفضيل النقدي . ومن الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن ان يكون عائدا للادخار أو الانتظار وذلك

لان الشخص الذى يكتنز أمواله المدخرة ويحتفظ بها فى شكل نقدى طليق لا يحصل على فائدة اطلاقا . ولكن اذا تنازل عن تفضيله الاحتفاظ بثروته فى شكل نقدى وقام بتحويلها الى أصول ايرادية (سندات) فانه يحصل على عائد يتمثل فى الفائدة التى تدفع عن هذه الاصول . فسر الفائدة هو اذن العائد الذى يحصل عليه الفرد مقابل تنازله عن سيولة الاصول التى يملكها .

ويستنتج من ذلك أن سعر الفائدة هو الذى يحقق التعادل بين كمية النقود المتداولة والتفضيل النقدى للأفراد . والتفضيل النقدى للمجتمع هو عبارة عن جدول يوضح كمية النقود التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها عند اسعار الفائدة المختلفة ، أى جدول الطلب على النقود . بينما أن كمية النقود تمثل الكمية التى يقرر النظام المصرفى اصدارها للتداول وهى مستقلة تماما عن سعر الفائدة السائد فى السوق ويفترض كينز فى تحليله ثبات كمية النقود .

ويمكن التمييز بين ثلاثة دوافع تدعو الافراد الى التفضيل النقدى .

١ - عامل الدخل :

يرغب المستهلكون فى الاحتفاظ برصيد نقدى لاستخدامه فى الانفاق الجارى على السلع والخدمات خلال الفترة التى تمر بين الحصول على الدخل فى تاريخ معين والحصول على الدخل فى تاريخ لاحق ، ولذلك فان الرصيد النقدى الذى يحتفظ به الافراد للاغراض الداخلية يتوقف على عاملين :

أ - حجم الدخل .

ب - طول الفترة التى تمر بين الحصول على دخلين متتابعين ، وطول هذه الفترة يتناسب تناسبا عكسيا مع سرعة التداول الدخلى للنقود .

٢ - عامل المعاملات :

وكذلك يرغب رجال الاعمال فى الاحتفاظ برصيد نقدى لتمويل عملياتهم الانتاجية والتجارة الجارية خلال الفترة التى تنقضى بين البدء فى العملية وبين تحصيل

ثمن البيع ويتوقف الرصيد النقدي لهذا الغرض على عاملين :

أ - قيمة الانتاج .

ب - سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات .

٣ - عامل الاحتياط :

يحتفظ الافراد عادة برصيد نقدي لمواجهة الطوارئ التي قد تتطلب نفقات فجائية ولاستغلال بعض الفرص الاستثمارية وكذلك قد يحتفظون برصيد نقدي لشراء بعض الاصول للاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التي يتعرضون لها في المستقبل . . وتتوقف قوة هذا الدافع على العوامل الاتية :

أ - ضمان الحصول على النقود المطلوبة وقت الحاجة اليها (عن طريق الاقتراض مثلا) .

ب - سعر الفائدة النقدي طويل الاجل .

٤ - عامل المضاربة :

يهرّب المضاربون في أسواق الاصول المالية في الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم فسي شكل نقدي طليق وهذا التفضيل ينطوي على التضحية بالفائدة التي تغلبها الاصول الاخرى ولكن يناهل هذه التضحية ميزة التمتع بأعلى درجة من درجات السيولة . . ويرجع التفضيل النقدي لافتراض المضاربة الى اعتبار هام وهو عدم التأكد من مستقبل سعر الفائدة . . ويترتب على عدم التأكد اختلاف الافراد في تقدير المستقبل . . فعدم التأكد يؤدي الى انقسام في الرأي بين جمهور المتعاملين وهذا الانقسام هو الذي يدعو الى التعامل في السوق ففريق من المتعاملين يرون أن أسعار الفائدة في المستقبل سوف تكون أعلى من أسعار الفائدة السائدة وهذا الفريق يجد مبررا للاحتفاظ بموارده في شكل سائل لكي يتمتع بحرية التصرف فيحقق ربحا اذا اصاب في تقديره بينما أن فريق آخر يتندر أن أسعار الفائدة

فى المستقبل سوف تكون أقل من الاسعار السائدة وهذا الفريق يتخذ موقفا عكسيا
فيقترض لاجل قصير ليشتري ديونا لاجال طويلة ٠٠٠ ويتحدد سعر الفائدة فى
السوق عندما تتعادل مبيعات النزولين مع مشتريات الصعوديين .

فالرغبة فى الاحتفاظ بجزء من الثروة فى شكل نقدى طليق لاغراض المضاربة ترجع الى
اعتبارين هما :

- ١ - عدم التأكد من اتجاهات اسعار الفائدة فى المستقبل .
- ٢ - انقسام الرأى بين جمهور المتعاملين .

ويتأثر الطلب على النقود لاغراض المضاربة بالتغيرات التدريجية فى سعر الفائدة . ويمكن
أن نضيف الى هذا العامل عاملا آخر وهو قيمة الاصول المتداولة فى السوق . .

واذا ادمجنا الطلب على النقود لاغراض الاحتياط مع الطلب على النقود لاغراض الدخل
والمعاملات فانه يمكن تقسيم التفضيل النقدى الى قسمين :

- ١ - الطلب على النقود كوسيلة للدفع .
- ٢ - الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة .

ويتكون الطلب على النقود كوسيلة للدفع من التفضيل النقدى لاغراض الدخل والمعاملات
والاحتياط . واذا افترضنا وجود علاقة محددة بين حجم الدخل وحصيلة المبيعات من جهة
وبين سرعة تداول النقود لاغراض الدخل وسرعة تداول النقود لاغراض المعاملات من جهة اخرى
فان الطلب على النقود كوسيلة للدفع يتوقف على عاملين :

- ١ - حجم الدخل النقدى .
- ٢ - نسبة الدخل النقدى التى يرغب الافراد فى الاحتفاظ بها فى شكل أرصدة
نقدية .

ويتوقف الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة على المفاضلة بين المزايا التى يتمتع

بها الفرد من الاحتفاظ بثروته فى شكل نقدى طليق والمزايا التى يتمتع بها من الاحتفاظ بها فى شكل سندات (تستبعد الاصول الاستثمارية العينية وذلك للتمييز بين قرارات المضاربين وقرارات رجال الاعمال) .

والخاصية التى تتميز بها الاصول السائلة هى الضمان وعدم المخاطرة بينما ان الخاصية التى تتميز بها الاصول العالية هى انها تعطى عائداً يتمثل فى الفائدة ويوجد تعارض بين الرغبة فى التمتع بالسيولة والرغبة فى الحصول على عائد ، وذلك لان الاحتفاظ بالثروة فى شكل سندات يعرض صاحبها للمخاطرة التى تنشأ عن التغيرات فى أسعار هذه السندات ويزداد هذا الخطر كلما زاد طول أجل الدين وهذه التقلبات المحتملة فى أسعار السندات تضعف فى سيولتها ٠٠ ومعنى ذلك أن الرغبة فى الحصول على عائد تعنى التضحية بالسيولة ٠٠٠ وبالمثل فان الرغبة فى التمتع بالسيولة تعنى التضحية بالعائد .

ويقوم المضارب بتوزيع اصوله الكلية بين أصول سائلة وأصول ايرادية بحيث يحقق التوازن بين الرغبة فى السيولة والرغبة فى العائد . وهذا التوزيع يباثر بالتغيرات فى سعر الفائدة ، فارتفاع سعر الفائدة يغرى على التنازل عن السيولة أى تفضيل السندات على النقود وبالعكس يغرى انخفاض سعر الفائدة على التنازل عن العائد أى تفضيل النقود على السندات

فهناك اذن علاقة عكسية بين التغيرات فى سعر الفائدة والطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة ، وهذه العلاقة يصفها كينز بدالة التفضيل النقدى " وهى تبين الارادة التى يرغب الافراد فى الاحتفاظ بها فى شكل عاطل عند أسعار الفائدة المختلفة والخاصية التى تتميز بها هذه الدالة أنه يوجد حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن تجاوزه وعندما يصل سعر الفائدة الى هذا المستوى فان الطلب على النقود يصبح مرناً مرونة لانهاية وهذا المستوى تحدده نفقة شراء السندات ، فانا انخفض سعر الفائدة الى الحد الذى يساوى نفقة شراء السندات بحيث لا يعطى للمضاربين أى عائد صافى يعوضهم عن المخاطرة التى يتحملونها لانه لا يوجد ما يبرر الاقدام على شراء السندات ويتحول تفضيل المضاربين كلية الى النقود .

الخلاصة

يتبين من العرض السابق أن العلاقات الأساسية التي تقررها النظرية العامة هي :

١ - دالة الاستهلاك التي تربط الانفاق الاستهلاكي بالدخل المتاح للانفاق الخاص .

٢ - دالة الاستثمار التي تربط الانفاق الاستثماري بسعر الفائدة النقدي ، وذلك بفرض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال .

٣ - دالة التفضيل النقدي التي تربط الطلب على النقود بكل من سعر الفائدة والدخل النقدي .

٥ - الادخار والاستثمار

تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمار من اهم العلاقات فى تحليل الدخل القومى . حيث ان الشرط الذى يجب ان يتوفر لاستقرار الدخل القومى عند مستوى التوازن هو التعادل بين الادخار والاستثمار .

وقد اثار تحليل كينز للعلاقة بين الادخار والاستثمار نظريته العامة للتوظيف كثيرا من الجدل بين الاقتصاديين . ولتفادى اللبس والغموض فى تحليل هذه العلاقة ، يجب ان تميز طبيعة التفسيرات التى تتضمنها هذه العلاقة .

فاذا نظرنا الى كل من الادخار والاستثمار نظرة تاريخية . فان الادخارات التى يحققها المجتمع فى اى فترة زمنية تعادل الاستثمارات التى تتم فى نفس الفترة . والتعادل بين الادخار والاستثمار فى هذه الحالة هو تعادل محاسبى . وليس له مغزى اقتصادى معين .

والعلاقات الآتية تثبت هذه النتيجة .

العلاقة الاولى : الدخل القومى يعادل الانفاق القومى .

$$Y = E$$

حيث Y : الدخل القومى .

E : الانفاق القومى .

العلاقة الثانية : الدخل القومى يخصص بحيث يتفق جزءه للاستهلاك والباقي

يدخر .

$$Y = C + S$$

حيث C : الاستهلاك .

S : الادخار .

العلاقة الثالثة : الانفاق القومى يتكون من الانفاق الاستهلاكى والانفاق

الاستثمارى .

$$E = C + I$$

حيث I : الانفاق الاستثمارى .

ومن هذه العلاقات الثلاثة يتبين ان الادخار المحقق يعادل الاستثمار المحقق .

$$S = I$$

وهذا التطابق المحاسبى بين القيم المحققة بين الادخار والاستثمار لا يعنى توفر شرط التوازن فمضمون هذا الشرط هو عدم وجود حافز لدى قطاع الاعمال لتغيير خطط الانتاج وهذا الحافز يتوفر فى حالتين :

الأولى : عدم وجود تغيير اجبارى فى المخزون السلعى نتيجة للخطأ فى تقدير الطلب .

الثانية : حصول قطاع الاعمال على الارباح العادية وهى تعادل الاجور العادية للإدارة ،

وفى الحالة الأولى لا يكفى ان يكون الادخار المحقق معادلا للاستثمار المحقق ، وانما يجب ايضا ان تكون الاستثمارات المحققة معادلة للاستثمارات المقررة . وازى انحراف بين الاستثمارات المحققة والاستثمارات المقررة يعنى ان بعض الاستثمارات التى تحققت لم تكن مقررة او مرغوب فيها من جانب قطاع الاعمال ويتمثل هذه الاستثمارات غير المقررة فى تغيير اجبارى فى المخزون السلعى .

فاذا نقصت الاستثمارات المحققة عن الاستثمارات المقررة فان معنى ذلك نقص اجبارى فى المخزون السلعى . وبالعكس لو زادت الاستثمارات المحققة عن الاستثمارات المقررة فان معنى ذلك وجود زيادة اجبارية فى المخزون السلعى ، وفى كلتا هاتين الحالتين يشعر قطاع الاعمال بعدم الارتياح للموقف ونتيجة لذلك يعاد النظر فى خطط الانتاج حيث تقرر المؤسسات الانتاجية التوسع فى نشاطها فى حالة وجود نقص اجبارى فى المخزون السلعى ، وتقرر الانكماش فى حالة وجود زيادة اجبارية فى المخزون السلعى . وبالتالى فان الدخل القومى لن يستقر عند المستوى السائد .

وبناءً على ذلك يمكن ان نعيد صياغة العلاقة بين الادخار والاستثمار على النحو

التالى : -

$$I = I_p + I_u$$

حيث I : الاستثمارات المحققة .

I_p : الاستثمارات المقررة .

I_u : الاستثمارات غير مقررة .

وحيث ان الادخارات المحققة تعادل محاسيبا الاستثمارات المقررة

$$S = I$$

فاننا نصل الى النتيجة الاتية :

$$S = I_p + I_u$$

ومعنى هذه العلاقة ان

$$S - I_p = I_u$$

أى انه اذا اختلفت العلاقة بين الادخارات المحققة والاستثمارات المقررة فان اختلال هذه العلاقة ينعكس فى شكل تغير اجبارى فى الاستثمار فى المخزون السلعى . وعلى ذلك فان شرط التوازن هو التعادل بين الادخار والاستثمارات المقررة . أى عدم وجود تغير اجبارى فى المخزون السلعى .

وفى الحالة الثانية وهى الحالة التى تتمتع فيها الاسعار بالمرونة ، نجد ان اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار ينعكس على الاسعار . وينشأ عن تقلبات الاسعار ظهور ارباح او خسائر استثنائية . والمقصود بالارباح أو الخسائر الاستثنائية الفرق بين الارباح التى يحققها قطاع الاعمال والارباح العادية التى تكفى لاستمرار القطاع فى ممارسة نشاطه دون توسع او انكماش . وتنشأ الارباح الاستثنائية اذا زاد الاستثمار عن المدخرات العادية . وتنشأ الخسائر الاستثنائية اذا نقص الاستثمار عن المدخرات العادية . أى ان

$$Q = I - S$$

حيث Q : الارباح الاستثنائية .

I : الاستثمارية .

S : الادخارات العامة .

وظهور الارباح الاستثنائية يعنى وجود تضخم ناشئ عن فائض الطلب على السلع والخدمات بينما ان ظهور الخسائر الاستثنائية يعنى وجود انكماش ناشئ عن قصور الطلب على السلع والخدمات.

والحالة الأولى — وهى الحالة التى ينعكس فيها اختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار على التغير فى المخزون السلعى هى الحالة التى يعنىها كينز ضمنا فى تحليله للدخل القومى .

والشرط الذى يجب ان يتوفر لكى تحدث هذه الحالة هو وجود طاقة انتاجية عاطلة يمكن تشغيلها اذا نشأت زيادة غير متوقعة فى الطلب على السلع — واذا تعذر توفر هذا الشرط اما نتيجة للتشغيل الكامل للطاقة الانتاجية القائمة او نتيجة للتوظيف الكامل للقوة العاملة ، فان زيادة الاستثمارات التى يقررها المجتمع عن المدخرات التى يقررها المجتمع . تؤدي الى ظهور التضخم .

وهذا التحليل يفترض ان الاقتصاد القومى لا يرتبط بالعالم الخارجى بعلاقات اقتصادية والغرض من هذا الافتراض هو تبسيط التحليل . واذا اردنا الاقتراب من الواقع ، فاننا نجد التوازن العام لا يتطلب التعادل بين الادخار والاستثمار . وانما يتطلب تعادل الفرق بين الادخار والاستثمار مع الفرق بين الصادرات والواردات اى أن

$$S - I = X - M$$

حيث X : الصادرات .

M : الواردات .

وبعبارة أخرى ، اذا كانت الاستثمارات التى يقررها المجتمع اقل من المدخرات التى يقررها المجتمع ، فان فائض المدخرات يجب ان يقترض للعالم الخارجى حتى يتوفر التوازن . وبالعكس ، لو كانت المدخرات التى يقررها المجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المقبولة . فائض الفجوة يجب ان يمول عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى حتى يتحقق التوازن العام .

٦ - مكرر الاستثمار

تبيين من مناقشة العلاقة بين الادخار والاستثمار أن شرط التوازن هو التعادل بين الادخار والاستثمار .

$$(I) \quad S = I$$

وقد سبق أن رأينا عدد مناقشة دالة الاستهلاك أن التغيرات في الادخار تتبع التغيرات في الدخل ، أى أنه توجد علاقة تبعية بين التغيرات في الادخار والتغيرات في الدخل وهذه العلاقة تتحدد بالميل الحدى للادخار أى أن

$$(2) \quad \Delta S = (1 - c) \Delta Y$$

حيث c الميل الحدى للاستهلاك ، $1 - c$ الميل الحدى للادخار وبالتعويض عن S في المعادلة (١) نحصل على العلاقة الآتية :

$$(3) \quad (I - c) \Delta Y = \Delta I$$

وبالقسمة على $(1 - c)$ نحصل على العلاقة الآتية بين التغير في الدخل والتغير في الاستثمار :

$$(4) \quad \Delta Y = \Delta I \frac{1}{1 - c}$$

وبعبارة أخرى ، نحصل على علاقة تبعية بين التغير في الدخل والتغير في الاستثمار وهذه العلاقة تتحدد بالمقدار $\frac{1}{1 - c}$ وهذا الحد يسميه كينز " مكرر الاستثمار " . فمكرر الاستثمار هو النسبة بين التغير في الدخل الكلى والتغير في الاستثمار . ويمكن تعريف مكرر الاستثمار بطريقة أخرى بأنه العامل الذى يحقق التعادل بين الاستثمار والادخار .

وبالرغم من أن كينز ليس أول من استخدم فكرة المكرر ، فإن نظريته عن مكرر الاستثمار تعتبر أهم اجزاء النظرية العامة للتوظيف . وجوهر نظرية المكرر هو أنه إذا زاد الاستثمار فإن الانتاج القومى يزيد بقدر أكبر من مقدار الزيادة الاولى في الاستثمار وتتوقف النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل والزيادة الاولى في الاستثمار ، على الميل الحدى للاستهلاك فكلما كان الميل الحدى للاستهلاك عالياً كان مكرر الاستثمار عالياً ، وكلما كان الميل الحدى للاستهلاك منخفضاً كان المكرر منخفضاً .

ويستمر الدخل في التزايد نتيجة للزيادة الاولى في الاستثمار حتى يستقر الدخل عند مستوى معين وهو مستوى التوازن . والخاصية التى يتمتع بها هذا المستوى هى أن الزيادة في الادخار التى تتبع الزيادة في الدخل لابد أن تساوى الزيادة الاولى في الاستثمار .

والشرط الذى يجب أن يتحقق حتى يستقر الدخل عند مستوى التوازن هو أن يكون الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح . أو بعبارة أخرى يجب أن يكون الميل الحدى للادخار موجبا . وقد سبق أن رأينا عند مناقشة دالة الاستهلاك أن هذا الشرط يترتب على القانون النفسى الذى يحكم سلوك المستهلكين . وطالما ان الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح فان الدخل يعيل الى التزايد بمعدل متناقص حتى يصل الى مستوى التوازن . أما اذا كان الميل الحدى للاستهلاك أكبر من الواحد الصحيح فان الدخل يزيد بمعدل متزايد ولن يستقر اطلاقا عند مركز توازن .

وبلاحظ أن كينز عرض نظرية المكرر دون ان يدخل عنصر الزمن فى التحليل وهذا يوحى بأن الدخل يصل الى مستوى التوازن فى نفس اللحظة التى يتغير فيها الاستثمار أى أن عملية تصحيح الدخل هى عملية فورية . وفى الواقع أن هذا التفسير تعسفى ، ذلك لان التغير فى الدخل يتطلب عددا من الفترات الزمنية حتى يصل الدخل الى مستوى التوازن ولذلك فان التعادل بين الادخار والاستثمار هو شرط التوازن فى الاجل الطويل .

مطبعة معهد التخطيط القومي

القاهرة

٣ شارع محمد مصطفى - إمامة

